مساعي السلطة الاستعمارية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية
عبد القادر سلاماني، المجلد3، العدد1، يناير 2020، ص ص: 363-378

ISSN : **2602-618X**
EISSN: **2710-8031**

مساعي السلطة الاستعمارية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية

French efforts to separate the Algerian Sahara

الدكتور عبد القادر سلاماني، جامعة طاهري محمد بشار
slakader@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2019/09/04 **تاريخ القبول: 2019/11/09** **تاريخ النشر: 2020/01/31**

الملخص باللغة العربية:

ارتبطت معالم السياسة الفرنسية في خدمة الاقتصاد والمجتمع الفرنسي، من خلال اتخاذ عدة إجراءات إدارية جديدة استهدفت من خلالها السلطات الاستعمارية الفرنسية بعد مسار الثورة وخاصة بعد سنة 1956م في فصل أكبر جزء من التراب الجزائري، والتي مثلها الجنرال ديغول وسياسته الرامية لفصل الصحراء، فقامت الحكومة الفرنسية باستصدار عدة تشريعات وقوانين إدارية، وبرامج اقتصادية لاستغلال الثروات الاقتصادية للصحراء الجزائرية، مع وضع مجموعة من التدابير السياسية لإبقاء الصحراء خارج المد الثوري التحرري، فما هي الوسائل والتدابير الفرنسية التي اتخذتها لفصل الصحراء الجزائرية؟ وما الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية لفصل الصحراء الجزائرية؟.

-**الكلمات المفتاحية:** الصحراء الجزائرية ؛ الفصل ؛ السياسية الاستعمارية؛ الثورة الجزائرية ؛ الجنرال ديغول ؛ التشريعات؛ الاقتصاد الفرنسي.

Summary:

The French policy was at the service of the economy and were linked through several new administrative measures that targeted after the revolution, especially 1956, to separate the sahara from the other Algerian territory. General de Gaulle and his policy to separate the Sahara make issuance of several legislation, administrative laws, and economic programs to exploit the economic wealth of the Algerian Sahara, with a set of political measures to keep the Sahara out of the liberal revolutionary tide, so what are the French measures and measures taken to separate the Sahara Desert? Airah? What are the political, economic and military objectives of separating the Algerian Sahara ?.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

Key words: Algerian Sahara; Chapter; Colonial Politics; Algerian Revolution; General de Gaulle; Legislation; French Economy.

- مقدمة :

شغلت الصحراء الجزائرية اهتمامات البعثات الاستكشافية من طرف المغامرين الاجانب والرحالة الجغرافيين وتقاريرهم ومؤلفاتهم حول ما تحتويه الصحراء من موارد طبيعية، وقد اكتست الصحراء الجزائرية أهمية خاصة اقتصادية وإستراتيجية نظرا لموقعها جيواستراتيجي، مع تمتعها بثروات طاقوية كالبترول والغاز وثروات منجمية، لذا أصبحت ذات مكانة هامة بالنسبة للساسة الفرنسيين وتغيير نظرتهم وتوجهاتهم حول الصحراء، فتعددت الوسائل والأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية.

إن اهتمام الجنرال ديغول بالصحراء الجزائرية كانت من بين أهم أهدافه، والتي ارتبطت بالسياسة الخارجية واقتصاد فرنسا، وخاصة بعد ما أفرزته الحرب العالمية الثانية من قوى دولية جديدة غيرت من الخارطة السياسية، لذا أراد الجنرال ديغول من خلال الخطابات المختلفة التي صرح بها حول كيفية اسغلال الصحراء الجزائرية ومحاولة فصلها على المنطقة الشمالية حتى تمكن فرنسا من أن تبقي على مكانتها الدولية في ظل التحولات الجديدة في موازين القوى، فما هي الأساليب الاستعمارية الفرنسية المتبعة في سياسة فصل الصحراء الجزائرية؟ وما أهداف القادة السياسيين والعسكريين من عملية الفصل ؟

1- أهمية الصحراء الجزائرية في نظرة السلطة الاستعمارية الفرنسية:

بعد عملية التوغل الفرنسي في المناطق الصحراوية واحتلال العديد من المناطق بعد سنة 1844م[1]، ازداد الاهتمام بالصحراء الجزائرية وتم إصدار مجموعة من القوانين لتنظيم إقليم الجنوب أهمها : قانون 24 ديسمبر 1902م، وتخصيص ميزانية خاصة ومستقلة لهذه المناطق وفق مرسوم 12 ديسمبر 1905م، واخذ التقسيم شكلين قسم به مراكز وملحقات ودوائر وقسم به بلديات مختلطة وأخرى(أهلية) شعبية[2]، شملت عمالة تقرت وعمالة الواحات وعمالة عين الصفراء وعمالة غرداية[3]، وبدأ الفكر الاستعماري الفرنسي بعد منتصف الخمسينيات ينادي

1- عميراوي حميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844- 1916، دار الهدى، الجزائر2009، جامعة، ص27.
2- A.O.M 81F/2446 Bulletin de renseignements politiques et psychologiques, mois de juin 1960.
3- ليلى تيتة، فصل الصحراء عن الشمال الواقع الرهانات والمآل قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 02، جامعة الوادي، 2015، ص. 188-189.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

بتثمين استغلال الثروات بالصحراء الجزائرية بعد اكتشاف البترول والغاز ومناجم الذهب والنحاس ومن هنا بدأت فكرة فصل الصحراء عن الشمال.

برزت الصحراء كمنطقة هامة وإستراتيجية من خلال الدراسات الفرنسية واكتشاف الصحراء وثرواتها أهمها النفط بعد دراسة جغرافية قام بها الباحث ايميل قوتيي Emile-Gautier، أكد فيها تواجد معادن وثروة طاقوية بهذه المنطقة الشاسعة[4]. ومن الناحية السياسية تعتبر الصحراء نقطة وصل بين الشمال والجنوب ويكون لها تأثير على القارة الإفريقية وإمكانياتها الاقتصادية، أما من الناحية الاقتصادية تحقق الصحراء الاستثمار الصناعي عن طريق استغلال الثروات الطبيعية والمعدنية والطاقوية في ظل التنافس الدولي وخاصة الفرنسي البريطاني، لاستغلال الطرق التجارية للسيطرة على إفريقيا كسوق استهلاكية للمنتجات الأوروبية.

ومن دعاة هذا الطرح في عملية استغلال الصحراء ايريك لابون Erik-Labonne، وتحقيق الاستغلال الطاقوي الفرنسي، أما من الناحية العسكرية فهي قاعدة عسكرية تستخدمها فرنسا للضغط على الثورات الإفريقية على الصعيد الأمني [5].

2- إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية:

نظرا لأهمية الصحراء طرأت عدة تعديلات منذ سنة 1902إلى غاية 1947م والتي كانت خاضعة فيها للسلطة الحاكم العام في الجزائر، ثم أصبحت في الفترة 1947-1957م تسير من قبل ممثلي الحاكم العام بالمنطقة، بعد تشكيل المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، وفي سنة 1948م تم إنشاء مكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر يتمحور نشاطه بولايات الواحات والساورة، فقد منحت الرخص الأولى للبحث والتنقيب عن المحروقات في الصحراء الجزائرية خلال عامي 1952-1953م، فقد بقيت الصحراء تخضع للإدارة العسكرية وفق قوانين خاصة فالنظام المتبع ما بين 1942-1947م هو حكم الصحراء وفق القانون الصحراوي ثم بموجب قانون 1947م إلى غاية 1957م، ثم أخضعت الصحراء لحكم المنظمة المشتركة للناطق الصحراوية.[6]

4- الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر1952-1962، المطبعة العربية، الجزائر، 2004، ص47.
5- رضوان شافو، موقف الأعيان والزعامات المحلية بالجنوب من مشروع فصل الصحراء عن الشمال، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 19، جامعة الوادي، 2013، ص. 221.
6- سامية خامس وآخرون، سامية خامس وآخرون، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وأول نوفمبر 1954، الجزائر ،2004، ص. 41-42

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

نشأت المنظمة فمن أهدافها المرجوة هو إعطاء دفع للتنمية في الصحراء والتنسيق بين مختلف الشركات المهتمة بالبحث والتنقيب والاستغلال بالصحراء منذ سنة 1941م، بظهور عدة شركات منها مكتب البحوث البترولية اكتوبر1945م، والشركة القومية للبحث عن البترول في الجزائر[7]، ومكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر مارس 1948م الذي شمل منطقة الواحات والساورة. وفي سنة 1951م تم إنشاء شركة البحث واستغلال بترول الصحراء[8]، قامت الحكومة الفرنسية في سنة 1951م بوضع مشروع يقضي إلى قانون إلغاء أراضي الجنوب وربطها بالشمال، وفقا لما جاءت به الجمعية الجزائرية، غير أن هذا المشروع لم تأيده اللجنة الداخلية في الجمعية الوطنية الفرنسية في 04جوان 1956م.

فقد اختلفت العديد من الاقتراحات الفرنسية حول مشروع يخص الصحراء الجزائرية وتحويلها لإقليم مستقل يتمتع بالاستقلال الذاتي حسب قانون جولي تحويل الصحراء الإفريقية الفرنسية لإقليم إداري مستقل ذاتيا متميز عن الأراضي المتاحة 1952م[9].

كما كان اقتراح أخر يتمثل في تنظيم اقتصاد صناعي للمناطق الصحراوية، كما تبنى بوبا وجماعته اقتراح يتمثل في اعتبار الصحراء أرضا وطنية 1954م وهو اقتراح غايته اعتبار الصحراء ولاية جزائرية تعرف باسم الولاية الصحراوية، وأخر اقتراح مشروع 14 ديسمبر 1955م، اقتصر على تطبيق المادة 50من قانون 20سبتمبر 1947م على إلغاء النظام الخاص بإقليم الجنوب، وفي ديسمبر من نفس السنة قدم إلى البرلمان الفرنسي مشروع قانون يقضي بإحداث المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCRS)[10].

فقد نصت المادة الأولى من المشروع الحكومي رقم: 27-57 المؤرخ في 10 جانفي 1957م من طرف هوفوي بوانيي Hauphouet-Boigny[11]، أحدثت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية

7- محمد الأمين بلغيث، فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، مجلة المصادر، العدد04، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2001، ص. 121.

8- محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص. 277.

9- محمد العربي الزبيري، ديغول والصحراء سلسلة الملتقيات فصل الصحراء في السياسة الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وأول نوفمبر 1954، الجزائر، ص. 45.

10- سامية خامس وآخرون، المرجع السابق، ص. 41.

11- رضوان شافو، المرجع السابق، ص. 222.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

غايتها استثمار المناطق الصحراوية من الجمهورية الفرنسية وتنميتها الاقتصادية، ورفع مستواها الاجتماعي، وتشترك فيها الجزائر وموريتانيا والسودان والنيجر وتشاد".

وفي سنة 1954م تم اكتشاف الغاز الطبيعي في جبل برغة قرب عين صالح، وبعدها تم اكتشاف حقل بترولي مارس 1956م بمنطقة ايجلي، وبعد أسابيع بمنطقة تيفشورين في 12جوان 1956م بمنطقة حاسي مسعود التي تواصلت بها الأبحاث[12].

3- قضية فصل الصحراء واستحداث وزارة خاصة بها 1957م:

يعتبر اكتشاف البترول مسعى حاسم لتغير السياسة الفرنسية اتجاه الصحراء منذ سنة 1957م بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، فقد تغير الطرح السياسي الفرنسي إلى طرح اقتصادي في مسالة تنظيم هذه المناطق من اجل فصل هذه المناطق الصحراوية والاستفادة من ثرواتها المنجمية والطاقوية من خلال هذا التنظيم الإداري والعسكري للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، سياسة الفصل خلال هذه الفترة خيار للصحراء الفرنسية على خيار الجزائر الفرنسية.[13]

سعت السياسة الاستعمارية الفرنسية ضمان استقلالية الصحراء الجزائرية من الناحية السياسية بعدما تم ضمها من الناحية الاقتصادية عن طريق المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، إحداث منصب وزير الصحراء الحكومة المركزية بباريس أسندت مديرية فرنسية مالية مصلحة الموارد البشرية، مصلحة الشؤون الصحراوية مصلحة النشاط الاجتماعي، وكذا المراقبة العامة للأمن أوكلت للسيد قاسي كمدير عام للهياكل الإدارية مقره بباريس مدعمة بلجنة تقنية لمساعدة الوزير المكلف بالصحراء [14]، وتم إحداث هذه الوزارة بقرار مجلس الوزراء الفرنسي في 13 جوان 1957م وكان أول من تولى هذه الوزارة ماكس لوجان Max-Lejeune[15].

لذا نجد الجنرال ديغول يسعى إلى مبدأ فصل الصحراء الجزائرية على المناطق الشمالية، من خلال اتخاذه مجموعة من التدابير السياسية والعسكرية والاقتصادية، لفصل الجنوب الجزائري وإخضاعه لنظام عسكري خاص، الهدف منه التوسع في إفريقيا وكسب مناطق نفوذ.

12- بلال صديقي، المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف إبراهيم مهديد، جامعة وهران، 2009-2010، ص. 10.

13- H. Alleg ,la guère d'algérie, Paris ,1981,p.326.

14- بلال صديقي، المرجع السابق، ص. 22.

15- ليلى تيتة، المرجع السابق، ص. 191.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

كما قام بزيارة الجنرال ديغول إلى تقرت في ديسمبر 1958م، وخاصة بعد اكتشاف البترول في 10 جانفي 1957م، صدر قرار عن البرلمان الفرنسي يقضي بفصل الصحراء عن الشمال، وفي جوان تم إحداث إدارة خاصة بالصحراء بقيادة ماكس لوجان، ووفق الإجراءات الإدارية المتبعة تم استحداث عمالات صحراوية في 07 اوت1957م، وقد اختص الوزير لوي جوكس بالقضية الجزائرية وفضاء الصحراء[16]، وفي 16 سبتمبر 1959م أعلن الجنرال ديغول اعترافه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كما أعلن عن فصل الصحراء، وعمل على كسب تأييد الدول الأجنبية عن طريق امتيازات للاستثمار في الصحراء الجزائرية[17].

4- إنشاء جمهورية الصحراء المتحدة:

قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بعرض مشروع تقسيم الصحراء على سكان منطقة الجنوب، بعد مناقشة المشروع في المجلس الوطني الفرنسي في 28- 29 جوان 1958م، حيث عرض "لوي جوكس" هذا المشروع وفي سنة 1959م عملت السلطات الاستعمارية على تنفيذ المشروع مستعينة بأعوانها ومن خلال تهيئة الزعامات المحلية لتأييد المشروع، وتم عقد أول اجتماع بالاغواط سنة 1959م، الهدف منه إطلاع بعض الشخصيات المحلية والأعيان على المشروع وضمان تأييده، وتعددت اللقاءات والاجتماعات لتهيئة الأوضاع الداخلية والخارجية لمشروع فصل الصحراء، كما رفعت فرنسا شعار " ثروات الصحراء لفائدة جميع الصحراويين"[18].

كما عمل الجنرال ديغول لكسب تأييده فكرة إقامة حكم ذاتي في الجنوب، لذا قام المندوب العام للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية ببرمجة زيارات متعددة إلى مختلف المناطق الصحراوية، من أجل إعطاء دفع قوي للمشروع، ومن بين هذه أهم الشخصيات التي تم الاتصال بها: الحاج باي أخموخ بدأت الاتصالات به منذ 1958م، ثم تجددت بعد ذلك في سنة 1960م، حينما زاره الوزير الأول الفرنسي "ميشال دوبيري" (Michel Debré) بتمنراست، وعرض عليه تنصيبه سلطانا على دولة صحراوية لمنطقة الطوارق بعد أن يتم منحها الاستقلال، ثم استدعي إلى باريس وعرضت عليه الفكرة من طرف ديغول شخصيا، ليكون سلطانا على الصحراء إلا أنه

16- Attributions et organisation du secrétariat général pour les affaires algériennes, annexe relative à la réorganisation du secrétariat général pour les affaires algériennes, anonyme, 22 novembre 1960. FR ANOM 81 F 122.

17- صالح بوسليم، جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية 1956-1962، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة الجلفة، 2015، ص. 554.

18- عبد السلام بوشارب، الهقار أمجاد وأنجاد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص. 140.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

رفض، وكذلك تم الاتصال بحمزة بوبكر سخرته السلطات الاستعمارية الفرنسية لاستمالة وجهاء الصحراء لقبولهم فكرة الفصل، اجتمع حمزة بوبكر بالنواب الجزائريين والفرنسيين للمجلس العملي، وحاول إقناع الحاضرين بضرورة الانفصال، وكشف عن لقائه بالجنرال ديغول وما جرى بينهما حول القضية، لكن النواب الصحراويين رفضوا، كما اتخذ حمزة بوبكر عدة أساليب لفرض فكرة الفصل من خلال عدة اجتماعات[19].

5- البحث عن تشكيل "الجمهورية الصحراوية المستقلة":

تقلد الجنرال ديغول السلطة في فرنسا عام 1958م، وأصبحت الصحراء الجزائرية تمثل الرهان الاقتصادي الفرنسي لأن الاحتفاظ بالصحراء لصالح فرنسا يسمح لها بإجراء التجارب النووية والفضائية، وهي ذات أهمية بالغة في إطار الصراع بين الشرق والغرب واستقلالية المنظومة العسكرية الفرنسية، وبناء على هذا فقد بذل الجنرال ديغول أقصى جهوده من أجل الاحتفاظ بالصحراء وفصلها عن الجزائر، وأكد ذلك من خلال في خطاب يوم 16 سبتمبر1959م، الذي أعلن خلاله منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم واستثنى من ذلك العمالتين الصحراويتين الواحات والساورة لما فيهما من ثورات طبيعية وطاقوية[20].

كما استخدمت السلطات الفرنسية جميع الطرق للاحتفاظ بالصحراء، من خلال التأثير على المجتمع الميزابي عن طريق الشيخ بيوض، فقد زار الوزير المكلف بالصحراء (أوليفي قيشار) منطقة ميزاب واجتمع مع الوجهاء والأعيان، فقال اوليفيي قيشارOlivier Guichard للشيخ بيوض: "إني مبعوث إليك من طرف ديغول للمفاوضة بشأن مستقبل الصحراء، فهي تملك الثروات الضخمة من الغاز والبترول وهي متاخمة للجمهورية الإسلامية الموريتانية، وبذلك تكون جارة وصديقة لها، ونحن في عونكم جميعا".[21].

من خلال تلك اللقاءات حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية زرع التفرقة في المجتمع الجزائري خدمة لمصالحها مستخدمة بعض وسائل الإعلام لنشر إشاعات حول قبول الميزابيين فكرة إقامة دولة صحراوية، وإن وفدا من الميزابيين قدموا إلى باريس يطالبون بحكم ذاتي، وحاولت الإدارة الاستعمارية الفرنسية تمرير فكرة الحكم الذاتي عن طريق بعض رجال الطرق

19- رضوان شافو، المرجع السابق، ص. 223-225.
20- ليلى تيتة، المرجع السابق، ص. 192-193.
21- نفسه، ص. 205.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

الصوفية، بل حاولت تنصيب شيخ الزاوية التيجانية بالقوة كزعيم على دولة صحراوية، لكنها لم تنجح في ذلك.

بدأت المحاولات الفرنسية لإغراء الطوارق بالمشروع سنة 1959م حيث أرسل الجنرال ديغول القائد لوي Louis رسالة إلى باي أخموخ، لقد عرض الجنرال ديغول منح الطوارق دولة مستقلة عن شمال الجزائر تضم طوارق الجزائر (الهقار-أزقر) وطوارق كل من مالي ونيجر وتشاد، ويكون هذا الاستقلال تحت الغطاء الفرنسي.

وفي سنة 1960م، إذ زار الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري Miche Debre منطقة تمنراست، وأحضر معه طوارق تشاد، ومالي والنيجر، حيث جمعهم بالحاج الباي أخاموك لمدة 07 أيام وعرض على أخاموخ أن يكون سلطانا على صحراء تجمع كل طوارق إفريقيا وتمتد من لغدر إلى جانت إلى إليزي مرورا بورقلة إلى الأغواط[22].

في يوم 12 من جوان 1959م، قام جاك سوستال بزيارة ميزاب لدراسة أوضاع الصحراء[23]، بعد التقارير التي قدمت للسلطات الفرنسية عن وضعية الصحراء المزرية، وسوء معاملة الاستعمار الفرنسي لسكانها، بعد أن قدم تقريره عما عزمت الحكومة الفرنسية فعله لتحسين الأوضاع، وتنفيذ بعض المطالب[24]، وتنفيذا لأوامر الجنرال ديغول، اجتمع كل من قيشار، بيوض، علي عبد الناصر رئيس بلدية غرداية والكولونيل كلان كلاش Klan Klash رئيس الدائرة العسكرية بغرداية حيث طرح قيشار على بيوض فكرة إنشاء مملكة ميزابية[25].

المحاولة الثانية كانت في أكتوبر 1959م قادت الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري إلى منطقة غرداية رفقة الكولونيل علي مراد ممثل الواحات في مجلس الامة الفرنسي أين عقد الاجتماع في بلدية غرداية حضره كل من نائب ميزاب في المجلس الجزائري ونواب المجلس العمالي بورقلة ورؤساء بلديات ميزاب[26].

للوقوف في وجه هذا الحلف، أقدمت سلطات الاحتلال على زرع الفتنة بين المالكية والإباضية في 13 أوت 1961 أسفرت عن العديد من القتلى والجرحى ونهب العديد من المحلات التابعة

22- رضوان شافو، المرجع السابق، ص. 222.
23- نفسه، ص. 225.
24- إبراهيم بيوض، أعمالي في الثورة جمعية التراث، غرداية ،1990، ص. 61- 62
25- ليلى تيتة، المرجع السابق، ص. 202.
26- عبد الحميد نجاح، منطقة ورقلة وتقرت من مقاومة الاحتلال إلى الاستقلال، دار الأمل، الجزائر، 2003، ص. 225.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

للميزابيين وأربع محاولات حرق لغابات النخيل، سبب الحادث سعي طفل ميزابي عمره 11 سنة لتهديم المصابيح التي كانت تنير صومعة المسجد.

أ- اكتشاف البترول ودوره في التقسيم:

أصرت السلطات الاستعمارية الفرنسية للعمل بكل الوسائل من اجل الاحتفاظ بالصحراء وذلك نابع عن معطيات اقتصادية، تمثلت في اكتشاف البترول والغاز، وما يؤكد ذلك ما جاء على لسان ديغول: "...أن احتفاظ فرنسا على آبارها البترولية في الصحراء وعلى مراكزها التجارية واجب وطني...) [27]، وبذلك أصبحت فرنسا تعول على نفط الجزائر وما يجلب من أموال للخزينة الفرنسية، وللمحافظة على هذا المكسب الاقتصادي عمد الجنرال ديغول إلى مضاعفة القوات الفرنسية في الصحراء[28]، قامت عدة شركات بالبحث والتنقيب عن البترول، وأنشأت شركت البحث واستغلال البترول في الصحراء (S.P.R.C)، وتم اكتشاف الغاز سنة 1954م في جبل برغة قرب عين صالح، وفي مارس 1956م اكتشف البترول بمنطقة ايجلي، وهكذا تغيرت نظرة فرنسا حول الصحراء، وبدأت سياسة التقسيم للاحتفاظ بها لأهميتها الاقتصادية[29].

وهكذا ظهرت أهمية الصحراء السياسية الاستعمارية، لأنها تدر لفرنسا أموال طائلة تغذي خزينة الدولة، مما أعطى دفعا قويا لفرنسا، من أجل تعويض النفقات التي خسرتها في حرب الجزائر، وتطوير الصناعة العسكرية وإقامة التجارب النووية[30].

ب- التشجيع الفرنسي للاستثمار الأجنبي:

- عمدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى إصدار قانون يقضي بإمكانية إشراك الشركات الأجنبية في عملية استثمار الثروات الطاقوية، وذلك بموجب المرسوم التشريعي الذي ينص على:

- منح كامل الامتيازات البترولية المستثمرة في الصحراء بما في ذلك تخفيض الضرائب وان لا ترفع مدة طويلة[31].

27- صالح بوسليم، المرجع السابق، ص. 556-557.
28- بلال صديقي، المرجع السابق، ص. 32- 34.
29- ليلى تيتة، المرجع السابق، ص. 190.
30- نفسه، ص. 124-125.
31- بلال صديقي، المرجع السابق، ص. 86.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

وخلال سنة 1960م تحولت سياسة فرنسا الاقتصادية، حيث ركزت المنظمة المشتركة لمناطق الصحراوية O.C.R.S وخفضت من نفقاتها على البناء القاعدي للتركيز على الاستثمار في ميدان الترقية للسكان في الصحراء [32].

ج-مشروع استغلال البترول عبر الحدود:

أولت الإدارة الاستعمارية الفرنسية اهتماما كبيرا بمجال نقل البترول من الصحراء إلى أوربا عبر ارض الجزائر أو عبر حدود الدول المجاورة ومن أهم المشاريع المقررة في هذا المجال: جانفي 1958م بداية استغلال أول أنبوب نقل البترول من حاسي مسعود[33]. ولضمان هذه العملية قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية، بإقامة القواعد العسكرية أقاليم الدفاع أو مناطق التنسيق الصناعي العسكري، وتكون بالقرب من المنشآت الصناعية لتعزيز الأمن وحماية المناطق الحيوية الاقتصادية، وإقامة هياكل توهم المجاهدين بوجود قواعد بترولية أو ورشات صناعية وهي للتضليل والتمويه وكل هذا من أجل حماية وتأمين النفط للسواحل الجزائرية، أما مسؤولية مراقبة العمال فقد وضعت على عاتق الشركات البترولية التي هي بدورها قامت بما يلي: منع الدخول للمناطق الحيوية إلا برخصة من الإدارة الفرنسية لتكون الصحراء قاعدة خلفية[34]، وامتدادا للحلف الأطلسي تم إنشاء قاعدة (كولمب بشار) وهي منطقة عسكرية نووية[35].

6- الجانب الإعلامي والدبلوماسي الفرنسي حول قضية فصل الصحراء الجزائرية:

توالت تصريحات الجنرال ديغول منذ تولي الحكم لكسب الرأي العام وإيجاد أنصار لسياسته في قضية فصل الصحراء، نظرا لأهميتها فقد قال (...يجب أن نقول إن البترول من اختصاص فرنسا والغرب وسنحافظ عليه ولن ندعه)، وقد صرح ميشال دوبري: (...الصحراء فرنسية وستبقى إلى الأبد)، وقال رئيس الوزراء الفرنسي أمام الجمعية العامة سنة 1958م ما يلي (...إذا كانت هنالك حاجة لإقناع الذين لا يقتنعون إلا بالأرقام فعليهم بالصحراء).

كان هناك العديد من التصريحات الفرنسية التي تؤكد مدى أهمية الصحراء للسياسة الفرنسية ولتكريس فكرة التقسيم، واقتناع الرأي العام الفرنسي كان التركيز على ثروات الصحراء، مما جعل

32- صالح بوسليم، المرجع السابق، ص. 558-559.
33- سامية خامس وآخرون، المرجع السابق، ص. 41-42
34- صالح بوسليم، المرجع السابق، ص. 560-561.
35- برمكي محمد ،الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية 1954-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف عبد المجيد بن نعمية، جامعة وهران، 2009-2010، ص. 61-66.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

الفرنسيون يعلقون أمالا كبيرة عليها لحل مشاكلهم الاقتصادية، وفي يومي 28-29 جويلية صادق البرلمان الفرنسي على مشروع تقسيم الجزائر، وبذلك تمكنت الرأسمالية الفرنسية من الصحراء الجزائرية، لأن ضياعها يعني ضياع وجود هذه الشركات بالمنطقة، ولتحقيق الاعتراف الدولي حاول ديغول تنظيم زيارة إلى حاسي مسعود رفقة الرئيس السوفياتي خروتشوف، إلا أن هذه الزيارة ألغيت أعلنت لأنه كان يرفض فكرة الصحراء فرنسية.

كما حاولت فرنسا كسب تأييد الدول الإفريقية في هذه المشكلة، باعتبارها كما تزعم أن الصحراء بحر داخلي تسكنه شعوب ساحلية لهم الحق في استغلال خيراتها، فهي بذلك تريد أن تجعل منها مشكلة دولية، بعد أن سعت لدى دول المغرب العربي لأجل نقل بترول إيجلي عبر ليبيا وتونس، لا ويكون ديغول بذلك قد ضرب التعاون المغاربي المحقق في طنجة والمهدية في جوان 1958م[36].

كما حاولت الدبلوماسية الفرنسية إقناع بعض الأفارقة حول إقامة دولة صحراوية، وقد أوكلت هذا المسعى لحمزة بوبكر، الذي زار النيجر رفقة الوزير الأسبق للصحراء "ماكس لوجان"، وذلك من أجل استمالة رئيس دولة النيجر (حماني ديوري) [37]. لتأييد مشروع الدولة الصحراوية[38]، وبهذا حاول الجنرال ديغول من اجل إيجاد سند، أو ملجأ من خلاله يستطيع أن يعطي صبغة شرعية تمكنه من تقسيم الجزائر.

7- الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية:

كانت قضية الصحراء سببا في إيقاف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية مرات عديدة، وذلك للمحاولات الفرنسية للتشبث بملكية الصحراء، ولقد كان موقف الحكومة المؤقتة في هذا المجال واضحا، وهو عدم وقف القتال دون اعتراف فرنسا بالوحدة الوطنية للجزائر، من شمالها إلى جنوبها وحدة لا تتجزأ.

فمن بين لقاءات التفاوض بين قادة الثورة وفرنسا التي ذكرت فيها قضية الصحراء هو لقاء "لوزان" بسويسرا في نهاية 1960م بين أحمد بومنجل والطيب بولحروف، وممثل فرنسا جورج بومبيدو Jeorge Pompidou، وهوبيرلويس واعدت فيه تسليم استقلال الجزائر دون الصحراء ولكن هذا اللقاء لم ينجح، بسبب اعتراف الفرنسيين بمبدأ استقلال الجزائر الناقص السيدة على معظم

36- صالح بوسليم، المرجع السابق، ص. 558-559.
37- رضوان شافو، المرجع السابق، ص. 223.
38- عبد السلام بوشارب، المرجع السابق، ص. 141.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

أرضيها وهي مسألة مبدئية في دبلوماسية الثورة الجزائرية[39]. رغم كل ما حدث فقد أصدر الجنرال ديغول يوم 07 ديسمبر 1960 مرسوم يفصل فيه الصحراء عن الجزائر ويربطها رأسا بفرنسا، لقد كان الجنرال ديغول يريد الاحتفاظ بالجزائر الجزائرية مهما كلفه الثمن، وقد عبر في بداية الأمر المفاوض الفرنسي جورج بومبيدو في وزان عن موقف فرنسا بقوله: "... ليس من المصلحة إثارة مشكل السيادة على الصحراء فإثارة هذا المشكل معناه البحث عن المصاعب ليس فقط مع فرنسا، ولكن أيضا مع بلدان أخرى، إن فرنسا تباشر الآن تقسيم هذا الإقليم وفق الصيغة الأرحب في إطار دولي...الصحراء بحر داخلي له جيرانه ومن بينهم الجزائر، وفرنسا ستلتزم باستشارتهم جميعا"[40].

- لقاء نيوشاتيل 05مارس1961م: حضره كل من رضا مالك وسعد دحلب والوسيط السويسري "لونغ" على أن هذا اللقاء بين عمق الخلاف، وعدم تطابق وجهات النظر بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، فقد صرح "بومبيدو": الهدنة بقاء قاعدة المرسى الكبير تحت السيادة الفرنسية والصحراء تحت سيادة فرنسا كذلك، لكن الوفد الجزائري رد وبحزم لا هدنة وان دامت المفاوضات شهورا أو سنوات وأكد السيد بومنجل، أن الصحراء جزء من التراب الجزائري، ولا يمكننا بأي حال من الأحوال التفريط في شبر واحد منها.

- مفاوضات ايفيان: أعلنت الحكومة المؤقتة في 3مارس 1961مأن وقف القتال لن يتم إلا بالمفاوضات بين الحكومتين وقد اتفقا على مبدأ المفاوضات في ايفيان ابتداء من 20 ماي 1961م لتستمر إلى 13 جوان من نفس السنة وانطلقت المفاوضات بحضور الوسيط السويسري "لونغ"، حيث عرض الوفد الفرنسي المتمثل في شخصية جوكس مقترحات حكومته، المتضمن: الهدنة ووقف العمليات العسكرية[41].

وبسبب هذا الملف فشلت مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي -13 جوان 1961 ومحادثات لوغران 20-28 جويلية 1961، وفي خطابه في 05 سبتمبر 1961 أعرب الجنرال ديغول عن قناعته هذه بالقول "... أما بالنسبة للصحراء، فإن خط سيرها هو ذلك الذي يحفظ مصالحنا ويأخذ الحقائق بعين الاعتبار، أما مصالحنا فتتمثلا في حرية استغلالنا البترول والغاز الذي اكتشفناه والذي سنكتشفه، أما الحقائق فتتمثل في:

39- صالح بوسليم، المرجع السابق، ص. 563.
40- ليلى تيتة، المرجع السابق، ص. 190.
41- صالح بوسليم، المرجع السابق، ص. 563.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

أنه لا يوجد هناك جزائري واحد وأنا على يقين من ذلك لا يرى بأن الصحراء يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من الجزائر وبأنه لن توجد حكومة جزائرية واحدة مهما كانت توجهاتا إزاء فرنسا ستقبل بالتخلي عن المطالبة بالسيادة على الصحراء وأخيرا فإن الواقع هو أنه لو نشأت دولة جزائرية وكانت شريكة لفرنسا فإن الغالبية من سكان الصحراء سوف يميلون إلى الارتباط بها حتى لو لم يطالبوا بذلك علنا في السابق، بما يعنيه ذلك أنه في الحوار الجزائري –الفرنسي –والذي سوف يتم بعثه مع جبعة التحرير الوطني أو مع أي هيئة تمثيلية أخرى كهيئة المنتخبين مثلا فإن مسألة السيادة على الصحراء لن تكون محل اعتبار على الأقل من جانب فرنسا...لكن ما يعنينا هو أن يخرج عن هذا الاتفاق شراكة تحفظ مصالحنا..." [42].

لقد أعطى خطاب ديغول هذا قفزة نوعية في سير المفاوضات الجزائرية الفرنسية ومهد لانطلاق سلسلة من اللقاءات السرية بين الطرفين مع نهاية أكتوبر 1961م إلى غاية 27 جانفي 1962م طرحت خلالها قضايا التعاون الاقتصادي والمصالح الإستراتيجية والعسكرية الفرنسية في الجزائر، ففي لقاء بال (سويسرا) في 28-29 أكتوبر 1961م، تقدم الطرف الجزائري باستفسار حول مسألة السيادة الجزائرية على الصحراء، فرد لوي جوكس رئيس الوفد الفرنسي المفاوض قائلا: "بالنسبة لنا فإن قضية السيادة على الصحراء ليست محل اعتبار متى أصبحت الجزائر وفرنسا متحدتين باتفاقات شراكة وتعاون[43]"، وخلال لقاء 23 ديسمبر 1961 و28 جانفي 1961 حدد الفرنسيون مطالبهم:

- عزم فرنسا على مواصلة تجاربها النووية والصاروخية واحتفاظها بقاعدتي رقان وبشار لمدة 5 إلى 10 سنوات.
- صلاحية ممارسة مهام الشرطة في المنطقتين وتلتزم بضمان وأمن وسلامة السكان.
- تحتفظ فرنسا بمطارات عين أمقل –رقان- بشار، بوفاريك لنفس المدة.
- الترخيص لطائراتها بالهبوط في بسكرة، ورقلة، تندوف، تلاغمة لنفس المدة.

ظلت فرنسا مصرة على تنفيذ الفكرة إذ عملت من جديد على إيجاد الدعم الدبلوماسي لها، ولذلك قام وفد مكون من حمزة بوبكر وماكس لزجان وزير الصحراء سابقا ومحافظ البوليس السابق بايلو

42- عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص. 79.
43- عمار ملاح، المرجع السابق، ص. 79.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

والمحامي بياجي بزيارة إلى النيجر يوم 04 ديسمبر 1961 واتصل الوفد بالرئيس حماني ديوري وتحدثوا معه مطولا، طالبين دعم دولة النيجر لهذا المشروع مبرزين الفوائد التي ستجنيها من وراء هذا الدعم، إلا أن الرئيس ديوري رفض قاطعا الانخراط في هذه العملية ومن جملة ما قاله: "...لن أعين على خلق "كاطنقا" صحراوية".

ونقرر مرة أخرى عقد اجتماع آخر بورقلة بحضور لوي جوكس ليرى بنفسه تفاعل السكان مع المشروع ولو بالإكراه وتقرر يوم 27 فيفري 1962 كموعد له، إلا أن الثورة تصدت له ومن خلالها سكان ورقلة وتقرت والطيبات في مظاهرات جسدت التمسك بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد لكل الشعب الجزائري، غير أن الطرف الجزائري رأى في هذه المطالب ما ينقص في السيادة فحاول إدخال بعض التعديلات عليها شكلا ومضمونا وتم التوصل ما بين 7-18 مارس إلى توقيع اتفاقات إيفيان في 18 مارس 1962 ونص اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في 19 مارس 1962 منصف النهار بالنسبة للصحراء على مايلي:

- الاعتراف بالحدة الترابية لكامل القطر الجزائري.
- اعتراف الفرنسيين بالسيدة الجزائرية على الصحراء.
- تلتزم الدولة الجزائرية المستغلة بالتطبيق التشريعي المنجمي المعروف بقانون البترول.
- تحتفظ فرنسا لمدة خمس سنوات فقط بالمنشآت العسكرية في كل من رقان، عين أيكر، بشار.
- عدم استعمال هذه القواعد لضرب مصالح دول أخرى[44].

- خاتمة:

سعت السلطات الاستعمارية الفرنسية بجميع الوسائل والطرق لفصل الصحراء الجزائرية وخاصة بعد سنة 1965م، بعد اكتشاف الغاز والبترول ولما تزخر به الصحراء الجزائرية من ثروات ومواد أولية لذا تباينت الرؤى والمواقف الفرنسية من الصحراء وتغيير نظام حكمها وكيفية استغلال

44- ليلى تيتة، المرجع السابق، ص. 206-207.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

الصحراء وكيف سوف تصبح لها مكانة مستقبلية، وهذا نظرا للتفاوت الحربي وظهور قوى دولية جديدة تنافس فرنسا لذا حاول القادة السياسيون والعسكريون الفرنسيون إيجاد مكانة لفرنسا من خلال تمكنهم من الصحراء الجزائرية واستثمار الطاقات والمواد الأولية المتواجدة واتخاذها كقاعدة عسكرية تتوسط إفريقيا فالبعد الاستراتيجي والاقتصادي مع إرادة سياسية هو السبب في الاهتمام بالصحراء الجزائرية ومحاولة استمالة سكانها وقادتها من زعامات محلية في هذا المشروع الاقتصادي والعسكري الذي كانت ترى فيه فرنسا هو السبيل لإعادة مكانتها التي فقدتها خلال الحرب العالمية الثانية.

- قائمة المصادر والمراجع:

الأرشيف:

Archives nationales d'outre-mer:
Attributions et organisation du secrétariat général pour les affaires algériennes, annexe relative à la réorganisation du secrétariat général pour les affaires algériennes, anonyme, 22 novembre 1960. FR ANOM 81 F 122.
-A.O.M 81F/2446 Bulletin de renseignements politiques et psychologiques, mois de juin 1960.

- المصادر:

- بيوض إبراهيم، أعمالي في الثورة، غرداية، جمعية التراث، 1990 .

- المراجع:

- بوشارب عبد السلام، الهقار أمجاد وأنجاد، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1995.
- خامس سامية وآخرون، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وأول نوفمبر 1954، الجزائر ، 2004.
- الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر1952-1962، الجزائر، المطبعة العربية، 2004.
- الزبيري محمد العربي، ديغول والصحراء سلسلة الملتقيات فصل الصحراء في السياسة الفرنسية، الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وأول نوفمبر 1954.
- زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني1956-1962، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989.
- عميراوي حميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844- 1916، الجزائر، دار الهدى، 2009.

ISSN : 2602-618X
EISSN: 2710-8031

- ملاح عمار، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19مارس إلى سبتمبر 1962، الجزائر، دار الهدى، ،2005.
- نجاح عبد الحميد، منطقة ورقلة وتقرت من مقاومة الاحتلال إلى الاستقلال، الجزائر، دار الأمل ، 2003 .

-الرسائل الجامعية:

- برمكي محمد ،الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية 1954-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2009-2010 .
- صديقي بلال، المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2009-2010.

- المجلات العلمية:

- بلغيث محمد الأمين، فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، مجلة المصادر، الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، العدد04، 2001.
- بوسليم صالح، جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالصحراء الجزائرية 1956-1962، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، جامعة الجلفة، العدد، 2015، ص545- ص571.
- تيتة ليلى، فصل الصحراء عن الشمال الواقع الرهانات والمآل قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، الجزائر، جامعة الوادي ،العدد 02، 2015. ص186- ص212.
- شافو رضوان، موقف الأعيان والزعامات المحلية بالجنوب من مشروع فصل الصحراء عن الشمال، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر، جامعة الوادي، العدد 19، ، 2013.ص221- ص227.

- الكتب الأجنبية:

- Alleg. H ,la guère d'algérie, Paris ,1981.